



عمال (بابكو) يعيدون أمجادهم وأبائهم في تلاحم عمالي كبير

تسبباً لزيادة كلفة الإنتاج مثلما يقال أيضاً. والحجة الأخيرة هي التي أجمعت الخلاف بين نقابة عمال (بتلكو) وإدارة الشركة، حينما اعتزمت الأخيرة تسريح ما يقارب ربع عدد موظفي الشركة وإسناد مهماتهم الوظيفية إلى شركات مقاولات من أجل تخفيف ما تعثره الإدارة مصروفات يمكن الاستغناء عنها، وتارة أخرى بحجة أتمتة العمل، فنفتحت قريحة الإدارة الأجنبية ببرنامج تدوير الموظفين، وهو يهدف في باطنه إلى تسريح العدد المذكور.

ولقد تسارعت الأحداث في شركة (بتلكو) حينما دعت النقابة إلى اعتصام في مقر الشركة، اعتبرته الأخيرة خروجاً على النظام والقانون، ونصبت نفسها مطبقة للقانون، وقامت بفصل اثنين من القيادات النقابية في الشركة، تلا ذلك تحويل مجاميع من الموظفين إلى برنامج التدوير تمهيداً لتسريحهم عن العمل.

وفي ذات السياق، أدى مطالبة نقابة عمال شركة ألبان المرعي بتعديل أجورهم التي لا تتعدى ١٠١ دينار، واحتساب الساعات الإضافية التي دأبت الشركة على عدم صرفها، إضافة إلى تعديل أوضاعهم العمالية، ولجوئهم إلى الإضراب المفتوح عن العمل بسبب تمادي إدارة الشركة في تميع المطالب والتصل من التزاماتها أمام وزارة العمل عبر وساطة وكيل الوزارة، أدى كل ذلك إلى فصل ٤٨ عاملاً.

لقد كان موقف وزارة العمل في هذه القضية سلبياً جداً، خصوصاً حينما وقفت إلى جانب رب العمل، وتتصلت هي أيضاً من رعايتها للاتفاقات التي

في شركة ألبان المرعي.

من خلال هذا الملف، تسلط (الديمقراطي) على جملة الأحداث الأخيرة على الساحة النقابية، والطريق الذي يتجه إليه العمل النقابي، ومدى احترام بقية أطراف الإنتاج الحوار الاجتماعي بوصفه من الوسائل الأبرز لحل أي نزاع بين أطراف الإنتاج.

فصل النقابيين وتسريحهم

على رغم التعديل الأخير على قانون النقابات الصادر بمرسوم ملكي من حيث إضافة المادة (١١٠) مكرر إلى القانون والتي تنص على تحريم فصل النقابيين من عملهم بسبب نشاطهم النقابي، إلا أن شكاوى النقابيين والعمال من اتجاه بعض الشركات للقيام بتسريح جماعي للعمال لم تتغير.

ومنذ أغسطس ٢٠٠٦ اشتدت وتيرة الفصل التعسفي للنقابيين، كما اتجهت بعض الشركات إلى تسريح أعداد من عمالها بحجة تقليص النفقات، حيث واصلت بعض الشركات فصلها التعسفي لعدد من عمالها بما فيهم رؤساء النقابات خصوصاً في شركات (داين كورب)، السفر والسياحة، طيران الخليج، ميدال كيل، وال(بج)، وانتهت في الأيام الأخيرة بفصل نقابية رياض الأطفال و٤٨ عاملاً في شركة ألبان المرعي، حيث كانت مهمتهم الوحيدة بأنهم طالبوا بحقوقهم المسلوقة والمنقصة.

ولم تستطع وزارة العمل من خلال حواراتها مع إدارات تلك الشركات إعادة المفصولين إلى

شهدت الأشهر الماضية حوادث كثيرة على صعيد الحركة العمالية والنقابية، وتسارعت على إثرها وتيرة حركة النقابات من حيث تنظيمها للاعتصامات والإضرابات للضغط على أرباب العمل من أجل خلق واقع عمالي أفضل مما هو سائد، فضلاً عن تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمال، حيث شكلت الأجور والمطالبات الصادرة من الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والنقابات العمالية المنضوية تحت لوائه الموضوع الأبرز الذي سحّن الأجواء بين النقابات وإدارات الشركات وأرباب العمل، كما برز مجدداً موضوع الحظر الذي يمارسه ديوان الخدمة المدنية على تأسيس النقابات العمالية في القطاع الحكومي، عبر المزيد من إجراءاته التعسفية بحق النقابيين في القطاع الحكومي، ولعل المثال الأبرز لتلك المضايقات ما حدث من إيقاف للعمل لكل من رئيس نقابة البريد جمال عتيق ونائبته نجية عبدالغفار.

ولعل الحدث الأكثر وضوحاً في تلك الشهور القليلة الماضية، هو الهجمة الشرسة ضد العمل النقابي بشقيه العام والخاص؛ فقد أقدمت العديد من الإدارات على فصل عدد كبير من النقابيين والعمال بسبب عملهم النقابي، ضاربين بعرض الحائط قانون النقابات العمالية الذي منع في المادة (١١٠) مكرر فصل النقابيين بسبب نشاطهم النقابي، كما أن التعاطي السيئ من قبل وزارة العمل وتماهيها في مواقفها من بعض الشركات، أدى ببعض أصحاب العمل إلى التمادي في عمليات الفصل، وكان آخرها فصل ٤٨ عاملاً